إطلاق برنامج "إنعاش الدخل والأسواق من أجل التعافي في قطاع غزة"

رام الله - الحياة الجديدة- وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP)، بالشراكة مع وزارات الاقتصاد الوطني والصناعة والعمل، مذكرة تفاهم لإطلاق برنامج "إنعاش الدخل والأسواق من أجل التعافي في قطاع غزة". وينسجم البرنامج مع أولويات الحكومة للتعافي وخطة التعافي وإعادة الإعمار والتنمية في غزة، إذ يوفر منصة متكاملة لدعم تعافي المنشآت الاقتصادية، وتنشيط الأسواق، وخلق فرص العمل، وتطوير القوى العاملة، وإحياء القطاع الصناعي، ودعم القطاع الزراعي، وتوفير حلول تمويلية مبتكرة.

ويهدف برنامج "إعمار" إلى دعم ما يصل إلى 20 ألف منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، والمساهمة في توفير ما يصل إلى 100 ألف فرصة عمل، من خلال نهج متدرج يبدأ بالتعافي المبكر ويمتد نحو تحفيز الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي.

ولا تقتصر أهداف البرنامج على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضاً تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتقوية مقومات الصمود، واستعادة الثقة بالمستقبل.

وقال الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاكو سيليرز: "يعكس توقيع هذه المذكرة التزامنا المشترك بدعم عملية تعافٍ تقودها المؤسسات الفلسطينية، تستعيد الفرص إلى جانب إعادة تأهيل البنية التحتية. وقد صُمم برنامج "إعمار" ليتجاوز الاستجابة قصيرة الأمد، من خلال دعم إعادة تنشيط الأسواق والمنشآت الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللائق، إلى جانب تعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية والقطاع الخاص على الصمود".

وتابع: "أن جهود التعافي تكون أكثر فاعلية عندما تنطلق من ملكية وطنية حقيقية، وتُبنى على الشراكات، وترتكز إلى قدرات الشعب الفلسطيني وتطلعاته."

وأوضح وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، أن هذه المبادرة تمثل خطوة عملية نحو إعادة تشغيل الأسواق، وإنعاش المنشآت الاقتصادية، واستعادة قدرات القطاع الخاص، بما يسهم في بناء مسار تدريجي نحو التعافي الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

وأكد وزير الصناعة عرفات عصفور، أن توقيع مذكرة التعاون بين وزارات الصناعة والاقتصاد الوطني والعمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل خطوة مهمة نحو الانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية الطارئة في قطاع غزة إلى مرحلة التعافي الاقتصادي وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية.

ولفت إلى أن تمكين المواطنين من العودة إلى العمل والإنتاج يشكل الركيزة الأساسية لتعزيز الصمود وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف عصفور أن المبادرة تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية والدولية وحشد الموارد اللازمة لإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية المتضررة، بما يسهم في خلق فرص العمل وتحريك عجلة الاقتصاد.

وأوضح أن القطاع الصناعي يجب أن يكون في صدارة أولويات التعافي وإعادة الإعمار، لما يمتلكه من قدرة على توفير فرص التشغيل وتعزيز الاعتماد على الذات، لافتاً إلى أهمية التركيز على الصناعات الغذائية والزراعية والصناعات الإنشائية باعتبارها قطاعات حيوية قادرة على تلبية الاحتياجات الملحة لمرحلة التعافي والإعمار.

ودعا عصفور المجتمع الدولي إلى توفير التمويل والدعم اللازمين لإنجاح هذه المبادرة، بما يضمن إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز الترابط الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة اقتصادية وجغرافية متكاملة.

وقالت وزيرة العمل إيناس العطاري: "في وقت لا تزال فيه البطالة واحدة من أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه شعبنا، يمثل برنامج "إعمار" استثماراً إستراتيجياً في استعادة سبل العيش، وتنشيط الأسواق، وتوفير فرص العمل اللائق. وتابعت: "منذ اندلاع عدوان الاحتلال في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، لم تتوقف وزارة العمل عن جهودها لخلق فرص عمل ضمن رؤية تنموية شاملة، وبالتعاون مع مختلف الشركاء والقطاعات في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ومن خلال هذا البرنامج، نعزز الجهود الوطنية الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود، ودعم تعافي المنشآت الاقتصادية، وفتح مسارات شاملة نحو العمل الكريم والحياة الكريمة للفلسطينيين".

واستناداً إلى الخبرة الطويلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي الصمود الاقتصادي والتعافي المبكر، يمثل البرنامج تحولاً من تقديم الدعم قصير الأمد للدخل نحو تنشيط الأسواق وتعافٍ اقتصادي يقوده القطاع الخاص. ومن خلال نهج مرحلي، يهدف برنامج "إعمار" إلى دعم تعافي ما يصل إلى 20 ألف منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، والمساهمة في توفير ما يصل إلى 100 ألف فرصة عمل، وتوسيع الوصول إلى التمويل وحلول الدفع الرقمي، وحشد الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

وتؤكد مذكرة التفاهم مجدداً التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه الوطنيين بدفع جهود التعافي قدماً من خلال نهج يستند إلى الملكية الوطنية، ويرتكز إلى المؤسسات الفلسطينية، ويعزز الشراكات الفاعلة، بما يسهم في تمكين المؤسسات الفلسطينية، ودعم القطاع الخاص، وفتح آفاق نحو اقتصاد أكثر صموداً وشمولاً.

خلال جولة ميدانية في طوباس والأغوار الشمالية

وزير الزراعة: نسعى مع الشركاء والمؤسسات الوطنية والدولية لدعم المزارعين وتعزيز صمودهم

الأغوار الشمالية- الحياة الجديدة- أكد وزير الزراعة رزق سليمية، أن وزارة الزراعة تواصل العمل مع الشركاء والمؤسسات الوطنية والدولية على دعم المزارعين وتعزيز صمودهم. وشدد سليمية، خلال جولة ميدانية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، أمس الاثنين، التقى خلالها محافظ طوباس والأغوار الشمالية أحمد الأسعد، ورئيس بلدية طوباس محمود دراغمة، ورؤساء الهيئات المحلية والمجالس القروية، وفي مقدمتها المجلس القروي في عاطوف، على أن حماية الأرض الفلسطينية والحفاظ عليها أولوية وطنية في مواجهة سياسات الاستعمار، وأن صمود المزارعين في الأغوار يشكل خط الدفاع الأول عن الأرض والهوية الفلسطينية. وقال: إن ما تتعرض له الأراضي الفلسطينية في الأغوار الشمالية يمثل استهدافاً مباشراً للإنسان الفلسطيني وحقه في البقاء على أرضه، مشدداً على أن حماية الأرض والمزارع الفلسطيني مسؤولية وطنية تتطلب برنامجاً شاملاً وعاجلاً يعزز صمود المواطنين في المناطق المهددة بالاستعمار.

واستمع إلى المزارعين واطلع على أبرز احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم.

وخلال جولته في منطقة الرأس الأحمر – عاطوف، اطّلع سليمية على المخاطر التي تهدد سهل عاطوف، موضحاً أن مخططات الاحتلال الهادفة إلى شق شارع استعماري جديد وإقامة منطقة أمنية من شأنها تهديد نحو 42 ألف دونم من الأراضي الخصبة وعزل ما يقارب 180 ألف دونم من الأراضي الزراعية والرعوية، ما يحد من وصول المزارعين إلى أراضيهم ويقوض فرص زراعتها واستثمارها.

افتتاح معرض فلسطين الغذائي في بيت لحم بمشاركة نحو 70 شركة وطنية

بيت لحم- وفا- افتُتحت، أمس الاثنين، فعاليات معرض فلسطين الغذائي 2026، بمشاركة نحو 70 شركة ومصنعاً من مختلف محافظات الوطن، بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم حضور المنتج الفلسطيني في الأسواق المحلية. ويستمر معرض فلسطين الغذائي 2026 لمدة ثلاثة أيام في قصر المؤتمرات بمدينة بيت لحم. وأكد محافظ بيت لحم محمد طه أبو عليا، أهمية تعزيز فلسفة العمل والانتقال من واقع الإغاثة إلى التنمية، عبر تطوير الفرص الاقتصادية التي تمنح المواطنين إمكانية إقامة مشاريع صغيرة، مشدداً على أن كبار التجار يمكن أن يلعبوا دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد الوطني.

ورحب بتنظيم المعرض في محافظة بيت لحم عموماً، ومنطقة برك سليمان على وجه الخصوص، لا سيما في هذه الفترة التي يستهدف فيها الاحتلال الإسرائيلي المنطقة، مؤكداً أهمية زيادة الحضور الشعبي والرسمي فيها.

وأكد رئيس نقابة تجار الموادالغذائيةالفلسطينية وسيم الجعبري، أن تنظيم المعرض يأتي في ظل ظروف اقتصادية استثنائية يمر بها شعبنا، مشيراً إلى أن إقامته في هذه المرحلة تشكل رسالة صمود وإصرار على مواصلة العمل، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني رغم التحديات القائمة.

وأوضح أن المعرض يعد من أكبر الفعاليات المتخصصة في قطاع الصناعات الغذائية على مستوى فلسطين، من حيث حجم المشاركة والتنظيم، إذ يجمع أبرز الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعات الغذائية والتجارة من مختلف المحافظات.

وأشار الجعبري إلى أن المعرض يهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الشركات والتجار، وإتاحة الفرصة لعقد الاتفاقيات التجارية، وتقديم العروض والخصومات، بما يسهم في تحريك السوق المحلي وتنشيط قطاع المواد الغذائية.

ولفت إلى أن إقامة المعرض تشكل تحدياً في ظل حالة الركود الاقتصادي الراهنة، مؤكداً أن نجاحه سيعكس قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستمرار والنهوض رغم الظروف الصعبة.

وفيما يتعلق بأبرز التحديات التي تواجه القطاع، أشار الجعبري إلى أزمة السيولة النقدية، والصعوبات المرتبطة بالتحويلات المالية والاستيراد، موضحاً أن هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر في عمل الشركات والتجار في قطاع المواد الغذائية.

وشدد على أهمية دعم المنتج الوطني وتشجيع الاستثمار في الصناعات المحلية، مبيناً أن افتتاح مصانع جديدة يسهم في توفير فرص عمل وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، مع الإقرار بأن بعض السلع الأساسية لا تزال تعتمد على الاستيراد، لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لإنتاجها محلياً.

وأضاف أن المعرض يحمل رسائل مهمة للمستثمرين والمستهلكين على حد سواء، أبرزها أن فلسطين قادرة على تنظيم فعاليات اقتصادية كبرى بمستوى إقليمي ودولي، إلى جانب تعريف المستهلك الفلسطيني بأحدث المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الوطنية.

ودعا الجعبري التجار والمواطنين إلى زيارة المعرض والمشاركة في فعالياته، موضحاً أن اليومين الأولين خُصصا للتجار ورجال الأعمال لعقد اللقاءات والاتفاقيات التجارية، فيما سيكون اليوم الثالث مفتوحاً أمام المواطنين للاطلاع على أحدث المنتجات والخدمات في قطاع الصناعات الغذائية.

شاهين تلتقي رئيس مكتب تمثيل كندا وممثل اليونسكو لدى دولة فلسطين

رام الله - الحياة الجديدة- التقت وزيرة الخارجية والمغتربين د. فارسين أغابكيان شاهين، أمس الاثنين، رئيس مكتب تمثيل كندا لدى دولة فلسطين جراهام داتلس، حيث تم بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون المشترك خاصة في ظل رفع مستوى التمثيل بين البلدين.

وأكدت شاهين أهمية تطوير العلاقات الدبلوماسية مع كندا والبناء على اعترافها بدولة فلسطين، بما يسهم في تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات. وأعربت عن تقديرها للدعم الإنساني الذي تقدمه كندا للحكومة الفلسطينية، داعية إلى بذل مزيد من الجهود لفرض إجراءات رادعة بحق المستوطنات والمستوطنين الذين يمارسون اعتداءات ممنهجة بحق المواطنين.

من جانبه، أكد داتلس أهمية تقوية العلاقات بين البلدين، وتكثيف اللقاءات الرسمية والاتصالات على أعلى المستويات، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز آفاق التعاون.

كما أكد استمرار دعم كندا لفلسطين، واستعداد بلاده لتقديم المزيد من الدعم التقني لتعزيز جهود الحكومة الفلسطينية، إلى جانب مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية.

وحضر اللقاء إلى جانب الوزيرة، ليندا دار عيسى، مديرة الإدارة العامة للأميركيتين والكاريبي.

كما استقبلت شاهين ممثل اليونسكو لدى دولة فلسطين ومدير مكتبها في رام الله كريم هندلي، وهنأته بتوليه مهامه، مؤكدة استعداد دولة فلسطين لتقديم كافة التسهيلات لتعزيز التعاون مع اليونسكو. وشددت على أهمية تمكين وكالات الأمم المتحدة من أداء مهامها بحرية، في ظل القيود والإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال على عملها في الأرض الفلسطينية.

واستعرضت خطورة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض وقائع جديدة في الضفة الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، عبر نقل الصلاحيات والممتلكات والموروث الثقافي الفلسطيني بصورة غير قانونية، إضافة إلى مواصلة التنقيب وسرقة الآثار.

وحذرت من مشروع قانون إسرائيلي يستهدف ضم مواقع تراثية في الضفة المحتلة وتخصيص ميزانيات لدعم مشاريع استيطانية تحت غطاء الحفاظ على التراث. وتناولت شاهين تصاعد الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، بما فيها اقتحامات المسجد الأقصى المبارك والحرم الإبراهيمي الشريف، إلى جانب سياسات تهويد القدس وتغيير طابعها التاريخي والثقافي.

وأشارت إلى التحديات التي يواجهها قطاع التعليم الفلسطيني، خاصة في القدس، نتيجة استهدافه وفرض مناهج الاحتلال والتضييق على الطلبة والمعلمين. كما تم خلال اللقاء بحث الأوضاع الكارثية في قطاع غزة وما لحق بقطاعي التعليم والتراث من دمار واسع، مع التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود الدولية لدعم إعادة الإعمار وحماية التراث الفلسطيني. وثمنت شاهين، دور اليونسكو، خصوصا بعثة الرصد إلى الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة في الخليل، وأكدت أهمية استمرار جهود المنظمة في حماية التراث الفلسطيني.

من جانبه، أكد هندلي جاهزية اليونسكو وفريقها لتعزيز التعاون مع المؤسسات الفلسطينية، مشيرا إلى التحديات المتزايدة التي تواجه التراث الثقافي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل سياسات الاستيلاء والضم وفرض الوقائع على الأرض، ومشددا على أهمية مواصلة الجهود الدولية لحماية التراث والهوية الثقافية الفلسطينية، وفقا للقانون الدولي.

طالبتان من "العربية الأمريكية" تحرزان المركز الثاني في مسابقة دولية للابتكار بجامعة أبو ظبي

جنين- الحياة الجديدة- أحرزت الطالبتان نغم جرادات ونور شحادة من تخصص هندسة المعدات الطبية الحيوية في كلية الهندسة بالجامعة العربية الأمريكية، المركز الثاني في مسابقة الابتكار والبحث العلمي بدورتها الثالثة عشرة، التي نظمتها جامعة أبو ظبي بمشاركة واسعة من جامعات ومؤسسات أكاديمية من مختلف دول العالم.

وجاء فوز الطالبتين عن مشروعهما البحثي بعنوان "تصميم مجس حيوي للكشف المبكر عن تسمم الدم"، ضمن فئة الهندسة الطبية الحيوية، تحت إشراف الدكتورة سناء سلامة.

وشهدت المسابقة منافسة بين أكثر من 500 مشروع بحثي وابتكاري، بمشاركة 71 جامعة من دول الخليج العربي والشرق الأوسط وأوروبا، ما يعكس أهمية الإنجاز الذي حققته الطالبتان والمستوى العلمي للمشروع الفائز.

ويهدف المشروع إلى تطوير مجس حيوي يساهم في الكشف المبكر عن حالات تسمم الدم، بما يدعم التدخل الطبي السريع، ويرفع فرص العلاج ويحد من المضاعفات الصحية، الأمر الذي يمنحه أهمية بحثية وتطبيقية في المجال الطبي الحيوي.

وحصل الفريق الفائز على جائزة مالية بقيمة ألفي درهم إماراتي، إلى جانب شهادات تقديرية ستُسلَّم لاحقاً من الجهة المنظمة للمسابقة.

هنأ عميد كلية الهندسة الدكتور محمود عبيد الطلبة على هذا الإنجاز، مؤكداً أنه يعكس المكانة الأكاديمية والبحثية التي تحظى بها الجامعة العربية الأميركية، وحرصها على دعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي، وتشجيع الطلبة على المشاركة في المحافل العلمية الدولية بما يعزز حضور فلسطين أكاديمياً على المستويين الإقليمي والدولي.